النمو البائس والمكاسب من التجارة الدولية في الدول النامية – حالة ليبيا والجزائر

Immiserizing growth and gains from trade in developing countries - Libya and Algeria as a case study

حسين فرج الحويج[1]
جامعة المرقب – ليبيا
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

محمد لحسن علاوي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر
elhassen.allaoui@gmail.com

عطية المهدي الفيتوري
جامعة بنغازي – ليبيا
attiaelmahdi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 16 /2021/02 تاريخ القبول: 20 /2021/05 تاريخ النشر: 24 /2021/06

ملخص:

هدف هذا البحث لتحليل مدى انطباق فرضية النمو البائس على حالة الاقتصادين الليبي والجزائري، وبالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وباستخدام بيانات سنوية لأهم متغيرات الاقتصاد الكلي عن الفترة 1970-2017 توصل البحث إلى جملة من النتائج، كان من أهمها أن ليبيا والجزائر قد شهدتا معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي، كان للقطاع النفطي دور رئيس فيها، وقد انعكست هذه التطورت في قطاع التجارة الخارجية، حيث ارتفعت معدلات الانفتاح التجاري على الخارج بشكل ملحوظ، وخاصة مع بداية الألفية الثالثة، وقد تم التوصل كذلك إلى أن معدلات التبادل التجاري تنمو بشكل ايجابي بطيء، وأنها لا تزال في غير صالح الاقتصادين الليبي والجزائري، ومن خلال تحليل بعض مؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي تبين أن هذه المؤشرات لا تتطور بشكل يكافئ التطورات في معدلات النمو الاقتصادي المادي لهذين الاقتصادين، الأمر الذي يعني أن النمو الاقتصادي في كل من ليبيا والجزائر يعكس نوعاً ما من النمو البائس.

الكلمات المفتاحية: النمو البائس ؛ ليبيا ؛ الجزائر ؛ التجارة الخارجية ؛ الانفتاح التجاري.

Abstract:

The main aim of this study is to analyise the extent to which Immiserizing growth hypotheses is valid in the case of the Libyan and Algerian economies. In order to achieve the study objectives, a descriptive and analytical approaches is to be used. The main findings of the study have indicated that the Libyan and Algerian economies experienced high rates of growth. The oil sector played a major role in this process. In addition, foreign trade sector was affected by these developments. The trade openness rates increased sharply, especially since the year 2000. Furthermore, terms of trade increased slowly, and was bellow to 100. As well as, research results showed that the total GDP growth rates in Libya and Algeria associated with low growth rates of per capita GDP, total Household consumption and per capita Household consumption, which can be interpreted as a case of Immiserizing growth.

Key words: Immiserizing growth, Libya, Algeria, International trade, Trade openness.

1 – **المؤلف المرسل**: حسين فرج الحويج، Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

مقدمة *Introduction*:

تتعلق فرضية النمو البائس "المفقر" Immiserizing growth إلى حد كبير بتلك الحالة التي يكون بموجبها للنمو الاقتصادي آثار سلبية على مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في دولة ما، وقد طرحت النسخة التقليدية من هذه الفرضية عن طريق Bhagwati (1958)، الذي أشار صراحةً إلى أن التوسع الاقتصادي Economic expansion قد يعمل تحت ظروف واعتبارات معينة إلى حدوث تدهور في معدلات التبادل التجاري Terms of trade بدرجة تفوق الآثار الايجابية المباشرة للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يقود في النهاية إلى تخفيض مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وحدوث النمو المفقر.

الدول النامية التي تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية هي الأكثر عرضةً بحسب ما أكده Bhagwati (1958) لظهور حالات النمو البائس، ذلك أن تلك الدول تتعرض لظروف خارجية غير مواتية تتعلق بمرونات الطلب على منتجاتها، ويتعزز هذا الرأي بما نصت عليه أطروحة Prebisch-Singer في التدهور طويل الأمد لشروط التجارة في الدول النامية، الذي يعود بحسب ما أشار له Prebisch (1959) إلى الفروق في المرونات الدخلية للطلب Income Elasticities of Demand على المواد الأولية والمنتجات الصناعية، وإلى عامل آخر يتعلق بالتطور التكنولوجي الذي يعمل في غير صالح الدول النامية، والذي يتسبب من جهة في تناقص الطلب على المنتجات الأولية الطبيعية بمنافسة من الخامات الاصطناعية، ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا تتركز في الدول الصناعية المتقدمة، ولا تنتقل مباشرةً إلى الدول التي تشكل محيط النظام الاقتصادي العالمي (Prebisch,1962)، أضف إلى ذلك أن الطريقة غير المنتظمة التي تنتشر بها التكنولوجيا عبر دول العالم قد جعلت كثافة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج متفاوتة بين دول المركز ودول المحيط (Prebisch,1959)، أضف إلى ذلك كله أن السلطة الاحتكارية التي تتمتع بها الصناعة في مقابل الزراعة– التي تمثل أهم القطاعات التصديرية في الدول النامية– قد جعلت المنتجات الصناعية تحظى بأسعار أعلى مقارنة بالمنتجات الزراعية.

حيث إن ظاهرة النمو البائس تتعلق بمستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأمم، فإن بروز هذه الظاهرة في بلد ما من شأنه أن يضر بمستويات المعيشة فيها، وبالتالي فإن التنمية التي تتحقق في هذا البلد مقاسة بتطور الناتج المادي لا تعكس الصورة الحقيقية لهذا التطور، ولهذا فإن مسألة الكسب من التجارة الدولية gains from trade قد ظلت لفترة طويلة من الزمن مثاراً للجدل بين المدارس الفكرية المختلفة، وتعد الحالتان الليبية والجزائرية مثالين قد لا يختلفان كثيراً عما هو عليه الحال في الكثير من الدول النامية، حيث إن تخصص هاتين الدولتين في إنتاج وتصدير النفط والغاز، والسيطرة المفرطة لهذا القطاع على هياكل الانتاج والصادرات قد أدى إلى اندماج كل من ليبيا والجزائر في منظومة التجارة الدولية بشكل جعل اقتصاداتهما الوطنية تعتمدان وتتأثران إلى حد بعيد بما يحدث في الأسواق العالمية، ولهذا فإن ثمة سؤال يطرح نفسه في هذا المجال، يتعلق بمدى انطباق فرضية النمو البائس على الحالة الخاصة لهذين الاقتصادين، وما إذا كان النمو الاقتصادي المادي المتحقق فيهما، والذي يعود في جزئه الأكبر إلى نمو الناتج النفطي يؤدي فعلاً إلى زيادة رفاهية هاتين الدولتين، الأمر الذي يدفع إلى البحث في هذا الموضوع، ومحاولة التوصل إلى إجابة واقعية لهذا التساؤل.

المشكلة البحثية *research problem*:

يعد الاقتصادان الليبي والجزائري اقتصادان ريعيان، تعتمد هياكل الإنتاج والصادرات فيهما بدرجة كبيرة على قطاع النفط والغاز، الذي يعد من المنتجات الريعية الأولية، وقد سعت هاتين الدولتين من خلال الخطط والبرامج التنموية التي تم تبنيها خلال العقود الماضية إلى تحقيق معدلات نمو في الناتج الحقيقي للفرد، وذلك بهدف الرفع من مستويات المعيشة فيهما، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بشكل عام، واستناداً إلى الأدبيات المتعلقة بالتجارة الدولية في الدول النامية فإن الاقتصادين الليبي والجزائري بما ينطويان عليه من سمات وخصائص تشترك في الكثير من جوانبها مع الحالة العامة للدول النامية مهددين بظهور حالات النمو المفقر، وعلي هذا فإن البحث عما إذا كان النمو الاقتصادي المادي في هاتين الدولتين قد أدى فعلاً إلى زيادة رفاهية هذين البلدين كما هو مخطط له، هو من الأهمية بمكان، ولذلك فإن المشكلة البحثية لهذا البحث تنطلق من تساؤل رئيس مفاده "**هل تنطبق فرضية النمو البائس على حالتي الاقتصادين الليبي والجزائري؟**".

أهداف البحث *research objectives*: يهدف هذا البحث إلى الآتي:

– تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في كل من ليبيا والجزائر ومدى ارتباطها بالنمو في القطاع النفطي.

– تحليل تطور التجارة الخارجية بشقيها "الصادرات والواردات" في كل من ليبيا والجزائر.

– تحليل تطور معدلات التبادل التجاري والمكاسب من التجارة الدولية في كل من ليبيا والجزائر.

– تحليل مدى انطباق فرضية النمو البائس على حالة كل من ليبيا والجزائر.

فرضية البحث *research hypotheses*: ينطلق البحث من فرضية مفادها: "يعكس النمو الاقتصادي في كل من ليبيا والجزائر نوعاً من النمو البائس".

أهمية البحث *research importance*: تنبع أهمية هذا البحث من الآتي:

– أهمية موضوع البحث المتعلق بالمكاسب من التجارة الخارجية التي تسيطر على جزء كبير من اقتصاد هاتين الدولتين.

– امكانية الاسترشاد بنتائج البحث في تشكيل سياسات تنموية أكثر فعالية.

– قلة الدراسات التجريبية في هذا المجال وخاصة في البيئة العربية.

المحور الأول: التأصيل النظري لأطروحة النمو البائس *Immiserizing growth*:

تنسب أطروحة النمو البائس Immiserizing growth من حيث الأصل لـ Bhagwati، الذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي Economic growth، والتوسع في القدرات الإنتاجية لبلد ما يمكن أن يكون مضراً بذلك البلد، وذلك تحت ظروف واعتبارات معينة (Bhagwati,1958)، ويفسر Bhagwati ذلك بأن التوسع الاقتصادي Economic expansion الذي يؤدي إلى توسيع حجم الناتج الكلي Total Output في الاقتصاد يمكن أن يقود إلى تدهور في شروط التجارة Terms of trade للبلد المعني بشكل يقضي على الآثار النافعة للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يصل بالبلد في النهاية إلى انخفاض في مستويات الدخل الحقيقي Real income والاستهلاك Consumption، وبالتالي مستويات الرفاه الاجتماعي Social welfare (Bhagwati,1958).

النمو البائس كما يؤكد Pryor (2007) هو ظاهرة تحدث خلال المدى الطويل، ويؤكد Bhagwati (1958) على أن اقتصادات الدول النامية Developing countries' economies التي تقوم على تصدير سلعة واحدة هي في الغالب من المواد الأولية Single primary product هي الأكثر احتضاناً لمثل هذه الأنماط من النمو، حيث تواجه تلك البلدان ظروفاً غير مواتية تتعلق بالطلب العالمي على منتجاتها التصديرية، وتتمثل تلك الظروف في انخفاض المرونات السعرية والدخلية Price and income elasticities على تلك المنتجات، الأمر الذي يميل بأسعارها النسبية إلى الانخفاض، ويقود في النهاية إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان (Pryor,2007)، ولهذا يمكن القول أن النمو البائس Immiserizing growth يحدث حينما لا تسير التنمية الاقتصادية والنمو في

ذات الاتجاه (Todorova,2010)، ويؤكد Bhagwati أن هذه الظاهرة تزداد حينما تكون نسبة الانتاج المحلي إلى الواردات صغيرة، وحينما تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات صغيرة، وحينما تكون استجابة العرض من السلع المستوردة للتغيرات في الانتاج المحلي الناجم بدوره عن التغير في أسعار الواردات صغيرة (Todorova,2010).

يشير Bhagwati (1969) إلى أن الدول ذات القوة الاحتكارية تتعرض إلى حالات النمو البائس، التي تطغى آثارها على المنافع الأساسية التي تتأتى من عملية النمو نفسها، ويؤكد في ذات الوقت على أن البلدان التي تتبنى تعريفات جمركية ملائمة Optimum tariff تتمكن من حل هذه الاشكالية، والتخلص من آثارها السلبية على الاقتصاد، ورغم ذلك فإن Harry Johnson قد أكد على أن هذه الظاهرة يمكن أن تطفو على السطح حتى في البلدان الصغيرة التي لا تتمتع بأي قوة احتكارية Small countries without any monopoly power، وذلك في الحالات التي يكون فيها التحسن التكنولوجي قد حدث في القطاعات المنافسة للواردات التي تكون محمية بتعريفة جمركية، أو أن التحسن في عوامل الإنتاج قد حدث في ذلك العامل الذي يستخدم بكثافة في تلك القطاعات (Bhagwati,1968).

حينما يتم الحديث عن النمو البائس فإن الأمر يتعلق إلى حد كبير بمدى تأثير النمو الاقتصادي على التجارة الدولية، وتعد أنماط النمو المتحيزة للتجارة Protrade biased من معززات ظهور حالات النمو البائس، وفي الحالات التي يكون فيها قطاع التصدير من القطاعات الكثيفة برأس المال، فإن التقدم التكنولوجي، أو التحسن في استخدام العناصر البشرية للتكنولوجيا سيعملان على ظهور أنماط النمو المتحيزة للتجارة (Yeh,1988)، الأمر الذي يزيد من احتمالات ظهور حالات النمو البائس، وحيث إن مسألة التعرف على ما إذا كان التوسع الاقتصادي في بلد ما يقود إلى مثل هذه الأنماط من النمو المفقر فإنه من الملائم هنا شرح الإطار النظري لأطروحة النمو البائس، وتوضيح أهم القنوات والآليات التي يسري من خلالها هذا الأثر السلبي للنمو الاقتصادي على مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلد قيد الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (1).

يبدأ Bhagwati قوله بأن التوسع الاقتصادي في أي بلد يندمج في إطار التجارة الدولية يمكن تحت ظروف معينة أن يقود إلى إلحاق الضرر بالبلد المعني (Wert,1971)، وقد حمل الانتشار الواضح لحالات النمو المفقر في العديد من دول العالم Bhagwati إلى تعميم صريح ينص على أن حالات النمو البائس تتمحور في نوعين رئيسين هما: (Wert,1971)

أولاً: التشوهات المؤدية إلى تخفيض مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي Welfare-reducing distortions، التي تتجسد كما يشير Bhagwati (1968) في أن النمو الناجم عن التقدم التكنولوجي Technological progress أو الزيادة في تراكم عوامل الإنتاج factor accumulation يؤدي إلى تدهور في معدلات التبادل التجاري Terms of trade بشكل يفوق المكاسب الأصلية الناجمة عن عملية النمو ذاتها، ويمكن التغلب على هذا النوع من الآثار عن طريق فرض سياسات تجارية ملائمة مسبقاً post-growth optimal policies، ومن أهمها القيود الجمركية، ويمكن القول أن هذا النوع من حالات النمو المفقر يعبر عن المفهوم التقليدي لهذه الظاهرة Traditional concept of Immiserizing growth، الذي يمكن توضيحه بالاستعانة بالشكل التالي رقم (1-أ)، ومن خلال استخدام نموذج التجارة الدولية المكون من بلدين وسلعتين two-country, two-commodity trade model، يمكن القول أن المحور الأفقي في الشكل المذكور يعبر عن سلعة التصدير Exportable good، بينما يعبر المحور الرأسي عن سلعة الإستيراد

Importable good، ويعبر المنحنى AB عن منحنى امكانيات الإنتاج Production possibility curve للبلد قبل حدوث عملية النمو، ويعبر t_1 عن خط السعر Price line الممثل لشروط التجارة Terms of trade قبل حدوث عملية النمو، ويعبر المنحنى U_b عن منحنى السواء للبلد قبل حدوث عملية النمو.

يمكن الإنطلاق في هذا التحليل من وضع توازني، يكون فيه مستوى إنتاج البلد عند النقطة P_1 التي يلامس عندها منحنى امكانيات الانتاج A_1B_1 خط السعر t_1، ويكون فيه مستوى استهلاك البلد عند النقطة C_1 التي يلامس فيها منحنى السواء U_b خط السعر t_1، ويكون البلد في هذه الحالة عند مستوى معين من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويفترض Bhagwati أن هذا البلد قد شهد حالة من النمو انتقل بموجبها منحنى امكانيات الإنتاج من A_1B_1 إلى A_2B_2، ويؤكد على أن المستوى الجديد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي سوف يعتمد على ما سيحدث لمعدلات التبادل التجاري Terms of trade، وما ستكون عليه نقطتا الإنتاج والاستهلاك الجديدتين، فإذا أسفرت هذه التغيرات عن وضع جديد تكون فيه نقطة استهلاك البلد على منحنى سواء أدنى من منحنى السواء المحتضن لنقطة الاستهلاك الأولى فإن النمو البائس قد حدث.

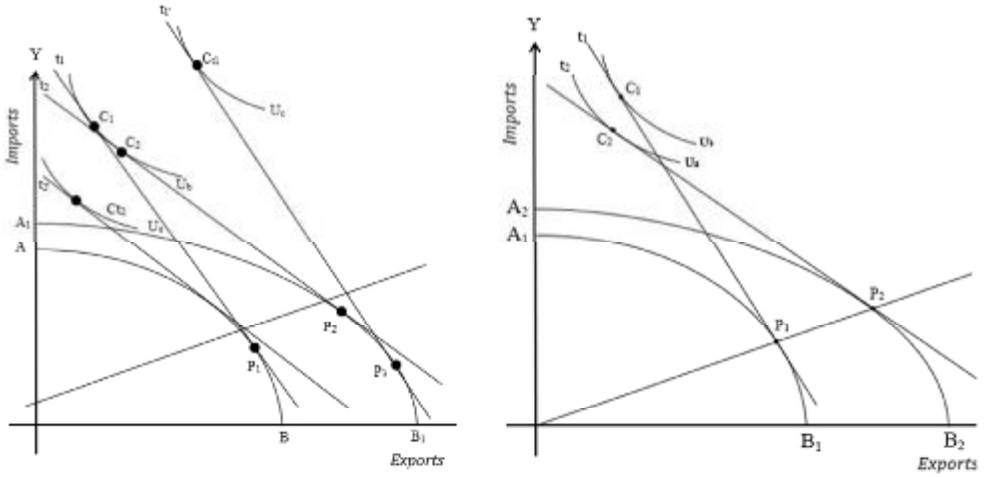

الشكل رقم (1–أ): النموذج التقليدي لحالة النمو المفقِر "البائس" **الشكل رقم (1–ب): النمو البائس الناجم عن مصادر خارجية**

المصدر: الفيتوري (1988) ؛ (Wert,1971)

يلاحظ من الشكل أن خط السعر الجديد قد صار يمثل بالخط t_2، وأن نقطة الانتاج الجديدة قد صارت تمثل بالنقطة P_2، وأصبحت نقطة الاستهلاك الجديدة تمثل بالنقطة C_2 الرابضة على منحنى السواء U_a، وحيث إن $(U_a < U_b)$ فإن النمو البائس قد حدث، وأن مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلد قد انخفض، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التشوهات الناجمة عن انخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إنما تعكس قوة احتكارية للبلد المعني في ميدان التجارة الدولية، بمعنى أن البلد الذي يتمتع بهذه القوة هو الذي تكون معدلات نموه قادرة على التأثير في معدلات التبادل الدولي "شروط التجارة" Terms of trade.

ثانياً: يتعلق النوع الثاني من النمو البائس بالانخفاض في المكاسب من التجارة الدولية الناشئ عن مصادر خارجية Exogenous، ويمثل هذا النوع تلك الحالة التي لا تتضمن أي قوة احتكارية للبلد، أو أي نوع آخر من التشوهات في مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويتمثل الشرط الرئيس لهذه الحالة في أن البلدين الممثلين للنموذج المستخدم في شرحها ينموان معاً بشكل آني، وبالتالي لا يمكن أخذ معدل

النمو في البلد الآخر كمعطى (Wert,1971).

لفصل الآثار الآنية المشتركة للنمو في البلدين عن بعضهما نفترض مبدئياً أن البلد المعني يعمل عند نقطة التوازن الممثلة بمستوى الإنتاج P_1، ومستوى الاستهلاك C_1 على منحنى السواء U_b، ونفترض مبدئياً أن النمو قد حدث في البلد المعني ولم يحدث في البلد الآخر، وأن معدلات التبادل التجاري ثابتة لم تتغير، حيث انتقل خط السعر الممثل لمعدل التبادل التجاري من t_1 إلى t_1' وهما خطان متوازيان، ولهذا فإن نقطة الإنتاج الجديدة ستكون عند النقطة P_3، وسيكون الاستهلاك عند النقطة C_{t1} التي تمثل منحنى السواء U_c، وحيث إنه من الواضح أن ($U_c > U_a$) فإن هذا التغير يمثل وضعاً أفضل للبلد، ويعكس زيادة في مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي له، ويمكن الافتراض من ناحية أخرى أن البلد الأخر الممثل لبقية دول العالم قد شهد نمواً اقتصادياً أدى إلى التأثير في معدلات التبادل التجاري، ونقل خط السعر من t_1' إلى t_2، وحيث إن البلد المعني لا يتمتع بأي قوة احتكارية فإن التغيرات التي يمكن أن تحدث في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لا تعكس تغيرات داخلية في امكانات الانتاج، وإنما تكون نتيجة مباشرة للنمو في الخارج، ويلاحظ من الشكل أن الوضع التوازني للبلد قد عاد إلى منحنى السواء U_b، وأصبحت نقاط الإنتاج والاستهلاك ممثلة بالنقاط P_2، وC_2 على التوالي، ويلاحظ هنا بأن الانخفاض في مستويات الرفاه الناجمة عن انتقال البلد من منحنى السواء U_c إلى منحنى السواء U_b قد عمل على إلغاء الارتفاع في مستويات الرفاه التي تم الوصول إليها عند انتقال البلد من منحنى السواء U_b إلى منحنى السواء U_c، ويخلص Bhagwati إلى أنه لو انخفضت معدلات التبادل التجاري بشكل أكبر فسوف يواجه البلد حالة النمو البائس.

يمكن الإشارة إلى حالة أخرى تتعلق بحدوث عملية النمو في الخارج وعدم حدوثها في الداخل، وفي هذه الحالة سوف تنخفض معدلات التبادل التجاري من t_1 إلى t_2' الأمر الذي سوف ينتقل بالوضع التوازني للبلد من منحنى السواء U_b إلى منحنى السواء U_a، ولهذا سيحدث انخفاض في مستوى رفاهية البلد بنفس المقدار المبين في التحليل السابق، ويكون مصدر هذا الانخفاض خارجي، وانطلاقاً من هذا الوضع يمكن لعملية نمو لاحقة أن تحسن من مستوى الرفاه في البلد، فلو حدثت عملية نمو أدت إلى نقل منحنى امكانيات الانتاج من A_1B_1 إلى A_2B_2 فسوف ينتقل البلد لمنحنى السواء U_b وترتفع بذلك نقطة الاستهلاك إلى C_2، ولهذا فإن عملية النمو والتوسع الاقتصادي لا تؤدي دائماً إلى حالة النمو البائس، رغم أنها تظهر في بعض الأحوال.

يتبين مما سبق أن تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية، يسهم في الإضرار بمستوى رفاهية تلك الدول، ولذلك فإن منافع الإنفتاح التجاري تسير في غير صالحها، وذلك على العكس مما جاء في الأدب النظري المتعلق بالتجارة الدولية، وتطرح في هذا الإطار مسألة في غاية الأهمية تتعلق بضرورة تنويع هياكل الصادرات، والميل نحو التصنيع، في الدول النامية كشرط ضروري للاستفادة من تحرير التجارة على المستوى الدولي، ويرى العديد من الاقتصاديين من أشهرهم Immanuel Elwallerstin أن نشوء النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم أجمع قد ولَّد شرطاً خانقاً لإمكانات النمو في الدول المتخلفة (سعيد،1985)، وتستند هذه الرؤيا إلى ثلاث مرتكزات هي: (سعيد،1985)

– النهب المباشر لثروات الدول النامية الواقعة تحت نير الاستعمار، الأمر الذي أدى إلى بدء عملية التراكم الرأسمالي في البلدان المتقدمة، وبدء عملية التخلف في الدول النامية، وقد كان ذلك في بدايات تطور النظام الرأسمالي.

– ارتبط الاقتصاد الرأسمالي منذ القرن السادس عشر بمبدأ التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي أفضى إلى تخصص الدول النامية Developing countries في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وقد تعزز ذلك بعملية التحكم في الهيكل الاقتصادي للدول النامية، ومواءمته

مع طبيعة العلاقات التي تهدف لتحقيق أقصى استفادة للدول المتقدمة، عن طريق ربط حاجاتها بإنتاج الدول النامية، وفرض شروط التبادل التجاري التي تميل لصالحها.

– تدعيم عملية إقامة مؤسسات وهياكل سياسية غير مواتية لمتطلبات النمو الاقتصادي في الدول النامية، بحيث ترتبط تلك الهياكل مع الدول المتقدمة.

لم تقتصر أطروحة النمو البائس على Bhagwati، حيث أسهم العديد من العلماء فيما بعد في إثراء هذه الظاهرة بتفسيرات وحالات مختلفة يمكن أن تظهر فيها هذه الأنماط من النمو المفقر، ومن ذلك ما أشار له Samuelson (2004) من أن ظاهرة النمو البائس قد تتعلق بأن سياسات الإحلال محل الواردات ISP التي تمارسها بعض الدول النامية قد تعمل على إحداث بعض التغيرات في شروط التجارة تميل لغير صالح الدول الصناعية المتقدمة، الأمر الذي يعني أن ظاهرة النمو البائس ليست حكراً كما يرى Samuelson على الدول النامية، وقد كان لـ Melvin (1969) هو الآخر تحليل مختلف لظهور حالات النمو البائس، يرتبط باختلافات الطلب وقابلية كثافة عوامل الإنتاج للانعكاس factor-intensity reversals (Bhagwati,1969)، الأمر الذي يعني أنه بالإمكان تقسيم حالات النمو البائس إلى أصناف وعائلات مختلفة، تتنوع أسبابها، وتتساوى نتائجها في انخفاض مستويات الرفاهية الاجتماعية في البلدان الداخلة في نطاق التبادل الدولي.

المحور الثاني: الطريقة والأدوات:

أولا: البيانات والمتغيرات *Data and variables*:

يستخدم هذا البحث عدد من المتغيرات، التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، بشقيه النفطي وغير النفطي Oil and Non-oil economic growth، ومعدلات التبادل التجاري في الاقتصادين الليبي والجزائري، التي يستدل من خلالها على المكاسب التي يحققها هذان الاقتصادان من التجارة الدولية، ويبين الجدول التالي رقم (1) تفاصيل هذه المتغيرات والرموز المستخدمة للدلاله عليها، والصيغ الرياضية التي تم من خلالها اشتقاق بعض هذه المتغيرات، وكذلك المصادر التي تم من خلالها استقاء البيانات الممثلة لهذه المتغيرات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفترة الزمنية التي يتبناها البحث تمتد من سنة 1970 إلى سنة 2017، وقد تم تحديد هذه الفترة استناداً إلى توفر البيانات الممثلة لمتغيرات البحث.

الجدول رقم (1): البيانات والمتغيرات

الرمز	المتغير	مصدر البيانات
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	الهيأة الوطنية للبحث العلمي؛ وزارة التخطيط. ليبيا، الديوان الوطني للاحصائيات. الجزائر.
OGDP	الناتج المحلي النفطي	الهيأة الوطنية للبحث العلمي؛ وزارة التخطيط. ليبيا، الديوان الوطني للاحصائيات. الجزائر.
EXP	الصادرات الاجمالية	UNCTAD
IMP	الواردات الاجمالية	UNCTAD
TRD	إجمالي التجارة الخارجية	UNCTAD
TOP	معدل الانفتاح التجاري	احتسب وفقاً للصيغة: $TOP = TRD/GDP$
EPI	الرقم القياسي لأسعار الصادرات	IMF

IPI	الرقم القياسي لأسعار الواردات	IMF	
TOT	معدل التبادل التجاري	احتسب وفقاً للصيغة:	$TOT = EPI/IPI$
POP	عدد السكان	UNCTAD	
GDPPC	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	احتسب وفقاً للصيغة:	$GDPPC = GDP/POP$
CONS	الاستهلاك للقطاع العائلي	UNCTAD	
CONSPC	حصة الفرد من الاستهلاك للقطاع العائلي	احتسب وفقاً للصيغة:	$CONSPC = CONS/POP$

ملاحظة: إذا وضع الحرف A قبل الرمز فإن المتغير يخص الاقتصاد الجزائري، وإذا وضع الحرف L قبل الرمز فإنه يخص الاقتصاد الليبي.

ثانياً: المنهج البحثي والأساليب الاحصائية المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي Descriptive and analytical approaches، وذلك من خلال وصف وتلخيص وتحليل البيانات باستخدام أساليب الاحصاء الوصفي المتمثلة في العرض البياني، والنسب المئوية، ومعدلات النمو، وذلك للوصول إلى نتائج وتعميمات بخصوص أهداف البحث، وقد استخدم البحث في بعض أجزائه أساليب تحليل الارتباط Correlation، والانحدار Regression.

المحور الثالث: النتائج ومناقشتها *Results and discussion*:

أولاً: النمو الاقتصادي في ليبيا والجزائر:

يهدف هذا القسم إلى تتبع أهم التطورات في مجال النمو الاقتصادي في كل من ليبيا والجزائر، وذلك بهدف التعرف على أهم الخصائص التي تتسم بها أنماط النمو في هاتين الدولتين، ومدى ارتباطها بالتطورات في القطاع النفطي الذي يطغى بشكل واضح على هيكل النشاط الاقتصادي فيهما.

يوضح الشكل التالي رقم (2) التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Real GDP كمؤشر للنمو الاقتصادي الاجمالي في كل من ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017، كما يوضح أيضاً التطورات الحاصلة في الناتج المحلي النفطي Oil GDP في هذين البلدين، ويتمثل الهدف من ذلك في التعرف على التطورات الحاصلة في النمو الاقتصادي في هذين الاقتصادين بشكل عام، ومدى اعتمادها على المورد النفطي الناضب، ومن خلال النظر للشكل يلاحظ أن الاتجاه العام لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي في حالة تزايد مستمر، الأمر الذي يعني أن هذين البلدين قد شهدا نمواً اقتصادياً مستمراً خلال الفترة المذكورة، وقد تزايدت حدة هذا النمط من النمو في كلا البلدين ابتداءاً من مطلع الألفية الثالثة، الأمر الذي يعني أن قاسماً مشتركاً ما قد كان يقف وراء هذا الاتجاه المضطرد من الزيادة في اجمالي الناتج المحلي فيهما، ويتمثل هذا القاسم في المورد النفطي الذي يسيطر على نسبة كبيرة من اجمالي الناتج الكلي في ليبيا والجزائر، والذي بلغت نسبة اسهامه في تكوين هذا الناتج في المتوسط ما يقدر بـ 30.03% في الجزائر، وما نسبته 46.56% في ليبيا خلال الفترة المذكورة، ولم تقل هذه النسبة عن 10.59%، 22.09% في هذين البلدين على التوالي خلال نفس الفترة [الهيأة الوطنية للبحث العلمي (2010) ؛ وزارة التخطيط (2012) ؛ وزارة التخطيط (2019) ؛ الديوان الوطني للاحصائيات (2020)]، ولهذا فإن السبب وراء هذه المعدلات المضطردة من النمو منذ العام 2001 إنما يتمثل في التحسن الذي طرأ على أسعار النفط خلال تلك الفترة، وقد شهد الناتج الليبي تقلبات كبيرة

ابتداءاً من العام 2009، تزايدت حدتها مع مطلع العام 2011 بسبب أحداث الثورة آنذاك، وما تبعها من اضطرابات سياسية وأمنية تسببت في بعض الأحيان في ايقاف إنتاج النفط، فضلاً عن تأثر هذا الاقتصاد بالأزمة النفطية التي ابتدأت بوادرها منذ مطلع العام 2015، وقد شهد الناتج الجزائري في المقابل تقلبات أقل حدة نشأت في الغالب من تقلبات أسعار النفط خلال نفس الفترة.

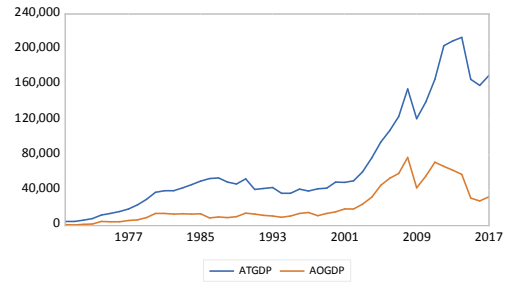

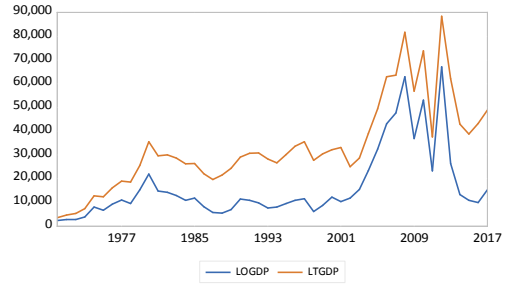

الشكل رقم (2): النمو الاقتصادي في كل من ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017

يستنتج مما سبق أن الربط بين النمو الاقتصادي العام في ليبيا والجزائر والنمو في القطاع النفطي هو أمر مهم للغاية، لأن التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي والاتجاه العام الذي يسلكه يرتبط إلى حد بعيد بما يحدث في القطاع النفطي، ويمكن ملاحظة ذلك بدقة من خلال الشكل السابق، حيث إن التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي والتقلبات في الناتج النفطي تسير بذات النسق، ويمكن القول إن المنحنيين الممثلين لهذين المتغيرين متطابقين بدرجة عالية من الدقة، ولهذا فإن الاقتصادين الليبي والجزائري يعتمدان في نموهما على مورد ريعي ناضب هو النفط.

من خلال تحليل الارتباط بين متغيري الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي النفطي يتضح أنهما مرتبطان بعلاقة ايجابية قوية، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ما قيمته 0.71 في ليبيا، وما قيمته 0.83 في الجزائر، الأمر الذي يعني أن هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي العام والنمو في القطاع النفطي للبلدين.

ثانياً: التطورات في قطاع التجارة الخارجية في ليبيا والجزائر:

من خلال النظر للشكل التالي رقم (3) الذي يبين تطور الصادرات والواردات والتجارة الخارجية في ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017 يلاحظ بشكل عام أن التجارة الخارجية في هذين البلدين قد شهدت نمواً بطيئاً، استمر على ذات الوتيرة تقريباً منذ العام 1970 إلى العام 2001، وما لبثت أن بدأت معدلات النمو في التجارة الخارجية في التزايد بشكل مضطرد منذ ذلك العام، وشهدت خلال العام 2009 تقلبات قوية في ليبيا ازدادت حدتها مع مطلع العام 2011، وكانت هذه التقلبات أقل حدة في الجزائر، غير أنها كانت تسير على ذات الوتيرة تقريباً.

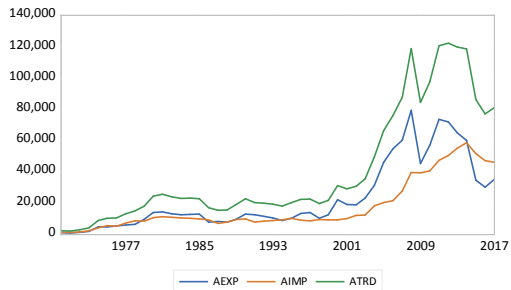

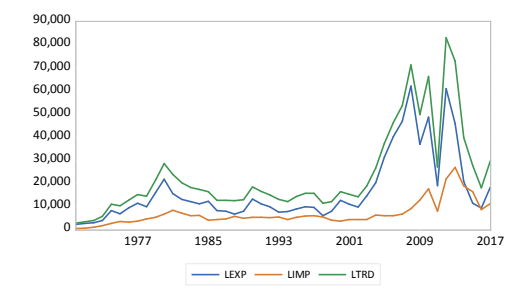

الشكل رقم (3): تطور الصادرات والواردات والتجارة الخارجية في كل من ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017

بشيء من التفصيل، وبالنظر للشكل رقم (3) يمكن القول أن سلوك متغير التجارة الخارجية في ليبيا والجزائر يرتبط إلى حد كبير بسلوك متغير الصادرات، وتعتمد الصادرات في كلا البلدين اعتماداً مفرطاً على القطاع النفطي، ولهذا فإن ليبيا والجزائر تعتمدان على سلعة تصديرية رئيسة هي النفط والغاز، أما الواردات فقد كانت معدلات نموها مستقرة تقريباً خلال كامل الفترة قيد الدراسة، مع انتعاش ملحوظ منذ العام 2001 في الجزائر.

من خلال ما تم عرضه في الفقرتين السابقتين يتبادر إلى الذهن سؤال مهم، يتعلق بما إذا كان نمط النمو الذي شهدته ليبيا والجزائر خلال الفترة قيد الدراسة نمواً محايداً، أم متحيزاً مع التجارة أو ضدها، وحيث إن النمو الاقتصادي يرتبط في كلا البلدين بالقطاع النفطي، وأن نسبة كبيرة من الزيادة في الناتج الكلي تتحقق في هذا القطاع فإن ذلك يعني أن النمو الاقتصادي قد أدى إلى زيادة الإنتاج من سلعة التصدير الرئيسة، بنسبة أكبر من الزيادة في إنتاج سلعة الاستيراد التي تمثل باقي السلع التي تدخل في قائمة الواردات في كلا البلدين "سلع إحلال الواردات"، وهذا يعني أن نمط النمو في كلا البلدين متحيز مع التجارة Protrade biased، ويمكن الاستدلال على ما سبق من خلال معدلات الارتباط بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في كلا البلدين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين اجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي ما قيمته 0.53 في ليبيا، وما قيمته 0.90 في الجزائر، الأمر الذي يدل على أن معدلات الانفتاح التجاري على الخارج تتزايد عبر الزمن بالتزامن مع تطورات النمو الاقتصادي في البلدين، ومن خلال النظر للشكل التالي رقم (4) الذي يبين تطور معدلات الانفتاح التجاري في ليبيا والجزائر Trade openness يلاحظ أن قيم مؤشر الانفتاح التجاري تسير في نفس الاتجاه مع تطور متغير الناتج المحلي الاجمالي لكلا البلدين، وهذا يعني أن التجارة الخارجية تنمو بمعدل أكبر من نمو الناتج المحلي نفسه، الأمر الذي يؤكد أن نمط النمو في هذين البلدين متحيز مع التجارة Protrade biased growth.

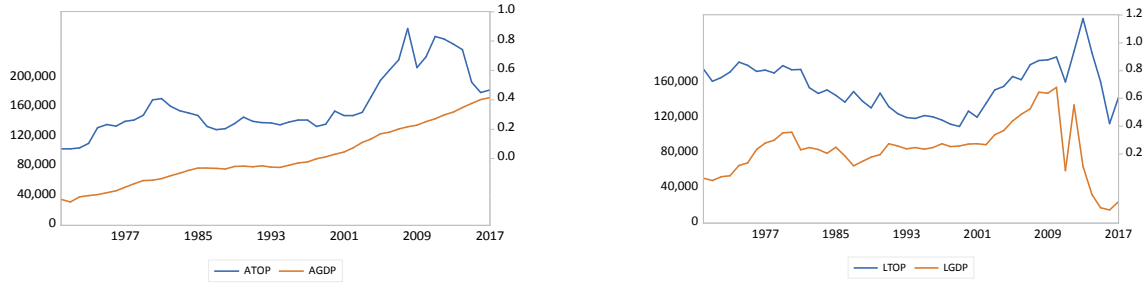

الشكل رقم (4): النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017

ثالثاً: تحليل معدلات التبادل التجاري والمكاسب من التجارة الدولية في ليبيا والجزائر:

تهدف هذه الفقرة لتحليل معدلات التبادل التجاري والمكاسب من التجارة الدولية في ليبيا والجزائر، ويبين الشكل التالي رقم (5) التطورات الحاصلة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات ومعدلات التبادل التجاري في كلا البلدين، وبالنظر للشكل يلاحظ بجلاء أن أسعار الواردات قد كانت متفوقة على أسعار الصادرات خلال جزء كبير من الفترة قيد الدراسة، وبالتحديد إلى سنة 2004 في ليبيا، وإلى سنة 2007 في الجزائر، الأمر الذي يعني أن تكلفة الوحدة من الواردات لا تغطي بالكامل من الصادرات الجارية، ويشير ذلك إلى سريان معدلات التبادل التجاري في غير صالح هاتين الدولتين، وبعد العام 2004 تفوقت أسعار الصادرات في ليبيا بشكل ملحوظ على أسعار الواردات، وظلت العلاقة بينهما متقلبة خلال بقية الفترة، وينطبق ذات القول على الحالة الجزائرية بعد العام 2007.

الشكل رقم (5): تطور أسعار الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري لكل من ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017

من خلال الشكل يتبين كذلك أن معدلات التبادل التجاري في ليبيا والجزائر قد كانت في أغلب السنوات في غير صالح هذين الاقتصادين، حيث لم تتجاوز الرقم (100)- الذي يشير تجاوزه إلى ميل شروط التجارة لصالح البلد- إلا في سنوات معدودة هي السنوات "2005-2008، 2011-2014" في ليبيا، والسنوات "2005-2008، 2012-2014" في الجزائر، ورغم ذلك فإن الاتجاه العام لتطور هذه المعدلات ايجابي ويشير إلى تحسن بطيء في المكاسب المتأتية عن التجارة الدولية لكل من ليبيا والجزائر عبر الزمن.

يستخلص مما سبق أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات التبادل التجاري في ليبيا والجزائر التي تشكل متن أطروحة النمو البائس ضعيفة، حيث إن النمو الملحوظ الذي شهده هذين الاقتصادين خلال الفترة قيد الدراسة لم يتزامن مع تطورات مماثلة في معدلات التبادل التجاري التي كانت تنمو بشكل بطيء أبقاها عند مستويات منخفضة إلى نهاية تلك الفترة، ومن خلال تحليل الارتباط بين معدلات التبادل التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي في البلدين يتضح أن هذه العلاقة ايجابية وضعيفة في ليبيا، وسلبية في الجزائر، فمن خلال النظر للجدول التالي رقم (2) الذي يبين نتائج تحليل الارتباط بين متغير النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP growth، ومعدلات النمو في معدلات التبادل التجاري Growth in terms of trade يتبين أن العلاقة بين هذين المتغيرين قد كانت موجبة وضعيفة في ليبيا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما ما مقداره 0.23، وقد كانت هذه العلاقة سالبة وضعيفة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين ما قيمته 0.29-، الأمر الذي يعني أن النمو في معدلات التبادل التجاري يسير في اتجاه عكسي لسير معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا نستطيع القول أن ظاهرة النمو البائس تظهر بشكل أوضح في حالة الاقتصاد الجزائري الذي تتزامن معدلات نموه مع معدلات متناقصة لنمو مؤشر التبادل التجاري.

الجدول (2): تحليل الارتباط بين معدلات التبادل التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا والجزائر

Algeria		
	EGR	TOT
EGR	1	
TOT	-0.29	1

Libya		
	EGR	TOT
EGR	1	
TOT	0.23	1

ينبغي الاشارة هنا إلى أن معدل الارتباط الموجب بين التغيرات في شروط التجارة والنمو الاقتصادي في ليبيا لا يعني بالضرورة أن الوضع على ما يرام، بقدر ما يعني أن معدلات التبادل التجاري تتحرك ايجابياً ببطء مع تطور معدلات النمو الاقتصادي، ولكنها لا تزال في مستوىً منخفض، وفي غير صالح الدولة الليبية، ويلاحظ من جهة أخرى أن التطورات في معدلات التبادل التجاري في ليبيا والجزائر مرتبطة إلى حد بعيد بتقلبات الناتج النفطي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين معدل التبادل التجاري والناتج المحلي النفطي ما قيمته 0.77 في ليبيا، وما قيمته 0.85 في الجزائر، الأمر الذي يدل على أن القطاع النفطي يلعب دوراً كبيراً في تقلبات معدلات التبادل التجاري في البلدين.

رابعاً: النمو الاقتصادي والتجارة الدولية في ليبيا والجزائر (هل يعكس الواقع نمطاً من النمو البائس؟):

تهدف هذه الفقرة لإلقاء المزيد من الضوء على فرضية النمو البائس في حالة الاقتصادين الليبي والجزائري، وذلك من خلال المقارنة بين عدد من المؤشرات التي تمثل مستوى المعيشة ودرجة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والنظر إلى طبيعة تطورها بالتزامن مع التطورات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي في البلد، وذلك للوقوف على ما إذا كانت هذه المؤشرات تتطور ايجابياً أم سلبياً، ويمكن تفصيل ذلك في الآتي:

1. تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

يتمثل المؤشر الأول في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Per capita GDP، التي تعكس مستويات المعيشة Standards of living ودرجة الرفاه الاقتصاد والاجتماعي في البلد، وحيث إن هذا المؤشر يحتسب كمتوسط فإنه يصطدم ببعض النقائص المتمثلة في عدم تمثيله لعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ولكنه على وجه العموم يعطي صورة أكثر وضوحاً للتطورات الحاصلة في مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في البلد المتزامنة مع تطور معدلات النمو الاقتصادي بوجه عام، ومن خلال النظر للشكل التالي رقم (6) الذي يبين خط الانحدار المقدر Fitted regression line لمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كل من ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017 يتضح أن هذه الحصة آخذة في الانخفاض في حالة ليبيا، بينما يلاحظ أنها متزايدة في حالة الاقتصاد الجزائري.

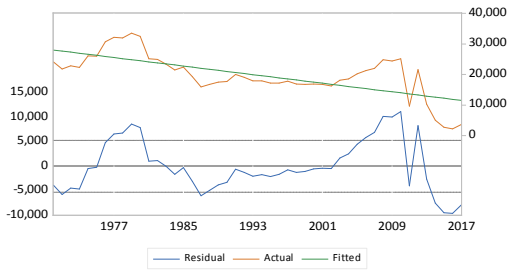

حالة ليبيا

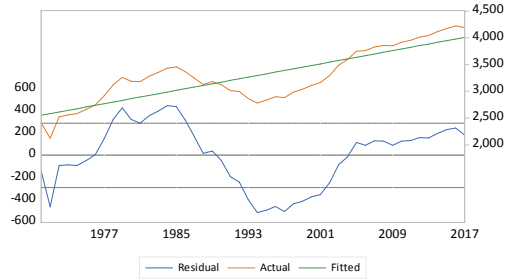

حالة الجزائر

الشكل رقم (6): بواقي الانحدار وخط الاتجاه العام المقدر لمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970–2017

بشيء من التفصيل يلاحظ في الحالة الليبية أن هذه الحصة تسير في اتجاه متناقص بطيء بعض الشيء منذ العام 1980 الذي احتضن بوادر الأزمة النفطية آنذاك، أما في الحالة الجزائرية فإن هذه الحصة قد كانت متزايدة إلى العام 1985، أخذت بعده اتجاهاً انخفاضياً حاداً إلى العام 1994، وما لبثت بعد ذلك أن أخذت في الارتفاع بشكل حاد إلى العام 2005، استمرت بعده في الارتفاع بشكل متناغم مع تطورات الناتج المحلي الاجمالي، ويتبين من خلال الرسم أن الاتجاه العام لتطور هذا المتغير كان سلبياً في ليبيا، الأمر الي يدل على أن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعبرة عن متوسط دخل الفرد تتناقص عبر الزمن، وقد كان الاتجاه العام لهذه الحصة في الجزائر ايجابياً، الأمر الذي

يدل على تطور هذه الحصة عبر الزمن بشكل ايجابي، ومن خلال تقدير دالتي الاتجاه العام لمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كل من ليبيا والجزائر بطريقة OLS تم التوصل إلى أن قيمة معلمة الانحدار لهذا المتغير قد بلغت ما قيمته 349.6429- في ليبيا، وما قيمته 30.99926 في الجزائر.

2. تطور الاستهلاك الاجمالي للقطاع العائلي:

يعكس متغير الاستهلاك لقطاع العائلات Household consumption expenditure إلى حد كبير المستوى المعيشي في البلد، ولهذا فسيتم استعراض تطورات هذا المتغير في كل من ليبيا والجزائر ومقارنته بالتطورات الحاصلة في مستويات النمو الاقتصادي ممثلة بتطورات الناتج المحلي الاجمالي GDP في هذين البلدين، ويبين الشكل التالي رقم (7) خط الانحدار المقدر Fitted regression line لمتغير الانفاق الاستهلاكي العائلي في كل من ليبيا والجزائر، ويتضح من ذلك أن الاستهلاك في ليبيا قد ظل يسير بوتيرة متزايدة بمعدل ضعيف خلال الفترة قيد الدراسة، وذلك رغم التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، ويعود ذلك بشكل مباشر للتطورات الحاصلة في دخل الفرد الممثل بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي التي كانت تسير بوتيرة متناقصة، ولهذا فإن مستوى الاستهلاك لم يكن يتطور بشكل كبير يشير إلى تزايد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بالشكل الذي يتوافق والتطورات الحاصلة في مستوى النمو الاقتصادي، أما في الجزائر فإن الوضع أفضل قليلاً حيث تطور مستوى الانفاق الاستهلاكي بشكل ايجابي مع تراجع قليل خلال الفترة 1990-2004، ويشير خط الاتجاه العام المقدر لهذا المتغير أن الاستهلاك في الجزائر يتطور بوتيرة أكثر ايجابية منه في الحالة الليبية.

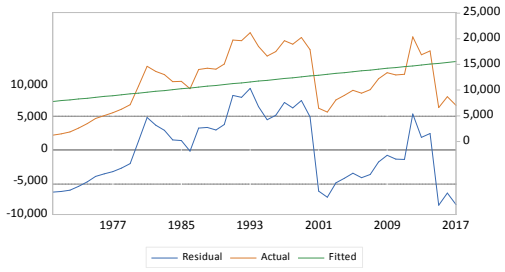

حالة ليبيا

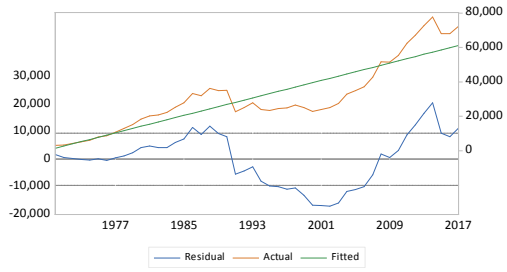

حالة الجزائر

الشكل رقم (7): بواقي الانحدار وخط الاتجاه العام المقدر لمتغير الاستهلاك العائلي في ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970-2017

3. تطور حصة الفرد من الاستهلاك الاجمالي للقطاع العائلي:

المؤشر الثالث المستخدم للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا والجزائر يتمثل في الاستهلاك الفردي "متوسط حصة الفرد من الاستهلاك العائلي"، ويتبين من خلال الشكل التالي رقم (8) أن هذا المؤشر لا يتطور عبر الزمن في الحالة الليبية، الأمر الذي يدل على ثبات مستوى الاسنهلاك الفردي عبر الزمن، وأنه لا يتطور بوتيرة متناغمة مع تطورات الناتج المحلي الاجمالي، أما في الحالة الجزائرية فإن خط الانحدار المقدر لهذا المتغير يبين أنه يسير في اتجاه ايجابي، مشيراً إلى تطور حصة الفرد من الاستهلاك الاجمالي للقطاع العائلي، وذلك بالتزامن مع تطورات الناتج المحلي الاجمالي في البلد.

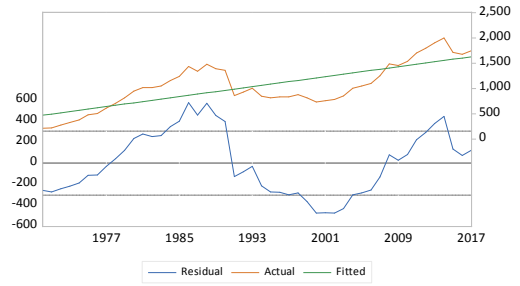

حالة الجزائر

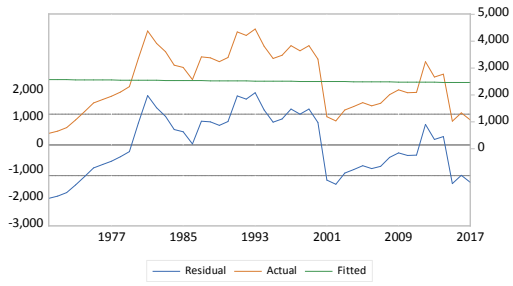

حالة ليبيا

الشكل رقم (8): بواقي الانحدار وخط الاتجاه العام المقدر لمتغير حصة الفرد من الاستهلاك العائلي في ليبيا والجزائر خلال الفترة 1970–2017

يمكن تلخيص ما سبق في أن الاقتصادين الليبي والجزائري قد شهدا معدلات متزايدة من النمو في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة قيد الدراسة، كان للقطاع النفطي دور رئيس في تحقيقها، وقد شهدت التجارة الخارجية في هذين البلدين تطورات مهمة بالتزامن مع التطورات التي حصلت في معدلات النمو الاقتصادي فيهما، الأمر الذي يشير إلى تطور معدلات الانفتاح التجاري للاقتصادين الليبي والجزائري على الخارج، ومن ناحية أخرى فقد شكلت التجارة الخارجية في هذين البلدين أهمية كبرى في عملية النمو، وكانت عوائد الصادرات الممول الرئيس للاستثمار في الدولتين، وكان القطاع النفطي مسيطراً على هيكل التجارة الخارجية أيضاً، ومن خلال تحليل معدلات التبادل التجاري في البلدين اتضح أن هذه المعدلات تنمو بشكل ايجابي بطيء، وأنها لا تزال تسير في غير صالح هاتين الدولتين، ومن خلال تحليل بعض المؤشرات المستخدمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ومستويات المعيشة في البلدين اتضح أن هذه المؤشرات لا تتطور بشكل ملحوظ بالتزامن مع التطورات الحاصلة في مؤشر النمو الاقتصادي، الأمر الذي يقود إلى نتيجة عامة مفادها أن النمو الاقتصادي في البلدين لا يجلب بشكل ملحوظ تلك المنافع المتوقعة على مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا فإن البلدين بشكل أو بآخر يعيشان حالة من النمو المفقر.

لعله من الملائم هنا الاشارة إلى بعض القضايا التي قد تتيح فهماً أكثر وضوحاً لظاهرة النمو البائس في ليبيا والجزائر، ومن أهم تلك القضايا الفقر Poverty والفساد Corruption، ففي الوقت الذي يعد فيه الفقر انعكاساً لظاهرة النمو البائس في بلد ما، فإن الفساد وكما يشير إلى ذلك Shaffer (2018) هو بمثابة المرشح الأكبر لتفسير هذه الظاهرة، وتتخذ الممارسات المتعلقة بقضايا الفساد أشكالاً متعددة، منها تضخيم قيمة العقود المتعلقة بالانفاق العام، والإختلاس، وسوء استخدام الأموال العامة، وتنعكس هذه الحالة في الدول النفطية في عدة مؤشرات، من أهمها قصور الايرادات النفطية عن الاسهام في التقليل من حدة الفقر في تلك الدول.

بالنظر للحالة الليبية والجزائرية ومن خلال مؤشر التنمية البشرية Human resources index، المحتسب عن طريق الأمم المتحدة UN، الذي يعكس ظاهرة الفقر بأبعادها المتعددة، ورغم أن هاتين الدولتين قد شهدتا معدلات معقولة من النمو في الناتج المادي يلاحظ بشكل عام أنهما تعانيان من الفقر، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في ليبيا سنة 1990 ما مقداره 0.676، وبلغت في الجزائر خلال نفس العام ما يقدر بـ 0.578، وبلغ هذين المؤشرين في هذين البلدين سنة 2017 ما مقداره 0.704، و0.758 على التوالي، وبمقارنة هذين المؤشرين دولياً نجد أن الوضع حسن جداً بالنسبة للمتوسط العالمي الذي بلغ سنة 1990 ما مقداره 0.532، وبلغ سنة 2017 ما مقداره 0.68، ولكن بمقارنة هذه القيم ببعض الدول الأخرى المتقدمة تتبين المسألة بشكل أكثر وضوحاً، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في استراليا ما يقدر بـ 0.866، وبلغت في السويد وسويسرا ما قيمته 0.816، و0.832 على التوالي، وذلك سنة 1990، بينما بلغت قيمة هذا المؤشر سنة

2017 ما يقدر بـ 0.937 في استراليا، وما قيمته 0.935 في السويد، وما قيمته 0.943 في سويسرا، ولكي تكون المقارنة عادلة يمكن الاشارة هنا إلى ما حققته بلدان عربية أخرى في مجال التنمية البشرية وفقاً لهذا المؤشر، ومن ذلك البحرين وقطر والكويت التي بلغت فيها قيمة مؤشر التنمية البشرية ما يقدر بـ 0.839، 0.848، 0.809 على التوالي وذلك سنة 2017، ويستنتج من كل ذلك أن ليبيا والجزائر لا تزالا تعانيان من بعض مظاهر الفقر، التي لا تعكس نذرة في الموارد الاقتصادية المتاحة بقدر ما هي انعكاس لسياسات غير عادلة في توزيع الدخل.

بالعودة لقضية الفساد التي تكاد تكون المفسر الأكثر أهمية لظاهرة الفقر في الدول ذات الاقتصادات الريعية، وبالنظر لمؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption المعد بواسطة البنك الدولي WB ضمن المؤشرات العالمية للحوكمة يلاحظ أن ليبيا والجزائر تعانيان من قدر كبير من الفساد، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في هاتين الدولتين ما قيمته 18.69، و23.23 سنة 2002 على التوالي، وقد تحسنت قيمة هذا المؤشر في الجزائر قليلاً سنة 2017، حيث بلغت ما قيمته 30.29، وساءت في ليبيا بدرجة كبيرة محققة ما مقداره 1.92 نقطة فقط خلال نفس العام، ولهذا فإن ظاهرة الفساد التي سادت في هاتين الدولتين وخاصة في ليبيا في الفترة ما بعد العام 2011 التي احتضنت أحداث الثورة الليبية وما بعدها تعد المرشح الأكبر لتفسير ظاهرة النمو البائس التي تعيشها هاتين الدولتين.

خاتمة:

هدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على مدى انطباق فرضية النمو البائس على حالتي الاقتصادين الليبي والجزائري، ومن خلال المنهجين الوصفي والتحليلي، وباستخدام بيانات سنوية لأهم متغيرات الاقتصاد الكلي تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات تمثل أهمها في أن هذين الاقتصادين قد شهدا معدلات متزايدة من النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما، وقد ارتبط هذا النمو بشكل واضح بالقطاع النفطي، ومن ناحية أخرى فقد تأثر قطاع التجارة الخارجية بشكل كبير بهذه الأنماط من النمو، وشهد البلدان معدلات انفتاح على التجارة الدولية تزايدت بوتيرة متوسطة ارتفعت حدتها مع مطلع الألفية الثالثة، وقد مالت منافع التجارة الخارجية لغير صالح الاقتصادين الليبي والجزائري في أغلب السنوات التي شملتها الدراسة، حيث سجل معدل التبادل التجاري لهذين البلدين قيماً قلت عن (100) في أغلب تلك السنوات، ومن خلال تحليل بعض المؤشرات التي تعكس مستويات المعيشة ودرجة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا والجزائر تم التوصل عموماً إلى أن هذه المؤشرات لا تزال دون المستوى المطلوب، وأنها لا تتواءم مع التطورات الحاصلة في النمو المادي الذي شهده هذان الاقتصادان، الأمر الذي يعني أن النمو الاقتصادي لم يجلب لكل من ليبيا والجزائر المزيد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي كما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وإن كان الأمر في الجزائر أفضل حالاً من ليبيا، ويدل كل ذلك على أن أنماط النمو الاقتصادي في ليبيا والجزائر تدخل ضمن دائرة ما يعرف بالنمو البائس.

من ناحية أخرى ورغم أن ليبيا والجزائر قد شهدتا معدلات متزايدة من النمو في الناتج المادي فإنهما تعانيان بشكل أو بآخر من بعض مظاهر الفقر، وذلك بحسب مؤشر التنمية البشرية الذي يعكس ظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة، وتعد هذه النتيجة انعكاساً لمعاناة هذين الاقتصادين من ظاهرة النمو البائس "المفقر"، وحيث إن هاتين الدولتين قد عانتا من ظاهرة الفساد، وحققتا معدلات متدنية في مؤشر السيطرة عليه، فإن ذلك يعد بمثابة العامل الأكثر أهمية في تفسير هذا الوضع.

يوصي البحث بضرورة العمل على تنويع هياكل الانتاج والصادرات لكل من ليبيا والجزائر، الأمر الذي يعمل على تحسين معدلات التبادل التجاري وبالتالي العمل على تنمية الدخل الوطني ودخل الفرد في هذين البلدين، إضافة إلى ضرورة تحسين شروط وآليات توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ومكافحة البطالة، والفقر، والعمل على استدامة معدلات النمو الاقتصادي.

حيث إن هذا البحث يتعلق بظاهرة النمو البائس فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتماد على البيانات الخاصة بمتغيرات الاقتصاد الكلي قد لا تستطيع أن تعكس هذه الظاهرة بصورة واضحة، ومن الصعوبات التي واجهت هذا البحث والتي يمكن للباحثين التغلب عليها مستقبلاً عدم الحصول على بيانات تخص متغيرات الاقتصاد الجزئي في البلدين، والتي يمكن من خلالها وعبر توظيف نظرية المنفعة وسلوك المستهلك إجراء دراسات تجريبية يمكن أن تصل إلى نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بمدى انطباق هذه الفرضية على الحالة الخاصة لهذين الاقتصادين الريعيين.

قائمة المراجع:

1. الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر.
http://www.ons.dz/spip.php?rubrique211&debut_articles=10&fbclid=IwAR2sy_g3FuwgcdfrUkHSLjypdLv6HaId6CDpoO9XnIO57ghIATjBYQwPOMM#pagination_articles
2. الفيتوري، عطية المهدي. (1988). الاقتصاد الدولي. بنغازي: منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
3. الهيأة الوطنية للبحث العلمي. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. (2010). البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا الفترة 1962-2006. بنغازي. ليبيا.
4. سعيد، محمد السيد. (1985). نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية. في. التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. (ص ص 132-165) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية. (2012). نشرة الحسابات القومية 2007-2012.
6. وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية. (2019). قاعدة البيانات الاحصائية 2013-2017.
7. Bhagwati, J. (1958). Immiserizing growth: a geometrical note. The Review of Economic Studies, 25(3), 201-205.
8. Bhagwati, J. (1968). Distortions and Immiserizing Growth: a Generalization. The American Economic Review. 35(4), 481-485.
9. Bhagwati, J. (1969). Optimal Policies and Immiserizing Growth. The American Economic Review. 59(5), 967-970.
10. International Monetary Fund IMF. The commodity terms of trade database. http://data.imf.org
11. Melvin, J. R. (1969). Demand Conditions and Immiserizing Growth. The American Economic Review. 59(4), 604-606.
12. Prebisch, R. (1959). Commercial policy in the underdeveloped countries. The American Economic Review, 49(2), 251-273.
13. Prebisch, R. (1962). The economic development of Latin America and its principal problems. Economic Bulletin for Latin America.
14. Pryor, F. L. (2007). Immiserizing growth as seen by Bhagwati, Samuelson, and others. The Journal of Economic Education, 38(2), 208-214.
15. Shaffer, P. (2018). *Explaining Immiserizing Growth*. The Edward Elgar Handbook on Inclusive Growth and Development. Cheltenham: Edward Elgar.
16. Todorova, T. (2010). World Demand as a Determinant of Immiserizing Growth. , 2(3), 255-267.
17. UNCTAD Database, https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
18. United Nations, Human Development Report. (http://hdr.undp.org)
19. Wert, S. F. (1971). An Examination of Endogenous and Exogenous Immiserizing Growth. The American Economist. 15(2), 79-83.
20. Worldwide Governance Indicators (www.govindicators.org)
21. Yeh, Y. (1988). Technological Progress, Immiserizing Growth and Income Distribution. Journal of International Economic Integration. 3(2), 73-78.